Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

تحقيق ...

في تصفية تسعة مواطنين مصريين

برصاص الأمن

سبتمبر 2015

تحقيق في

تصفية تسعة مواطنين مصريين برصاص الأمن

سبتمبر 2015

من اليمين: هشام خليفة، هشام الدسوقي، معتصم العجيزي، عبد الفتاح إبراهيم، طاهر إسماعيل، هشام خفاجي، ناصر الحافي، أسامة الحسيني، السيد يوسف.

ملابسات الواقعة

بتاريخ 1 يوليو 2015 أعلنت وزارة الداخلية المصرية في بيان لها الساعة 4:20 دقيقة عصراً عن قيامها بتصفية تسعة أشخاص من قيادات جماعة الإخوان المسلمين داخل إحدى الشقق السكنية بمنطقة البشاير بمدينة 6 أكتوبر بالجيزة.

القتلى الذين أشار إليهم البيان هم عبد الفتاح محمد إبراهيم (52 عاماً-مهندس وصاحب شركة مقاولات)، ناصر سالم سالم الحافي عضو مجلس الشعب السابق ـ ومسؤول اللجنة القانونية في جماعة الإخوان المسلمين (55 عاماً-محامي)،هشام إبراهيم الدسوقي (50 عاماً-محامي)،جمال سعد بدوي خليفة (57 عاماً – طبيب بشري)،السيد يوسف السيد يوسف (50عاماً- مدرس)، معتصم أحمد العجيزي (26 عاماً-كيميائي بشركة أدوية)، طاهر أحمد إسماعيل (51 عاماً-طبيب بيطري)، أسامة أحمد الحسيني (56 عاماً-رئيس المجلس المحلي السابق لمدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ، وكان نقيبا للمعلمين في غرب كفر الشيخ)، وهشام زكي المهدي خفاجي (49 عاماً-طبيب عظام) وجميعهم من قيادات الإخوان البارزة.

ادعت وزارة الداخلية في بيانها أنها قامت بتحديد موقع أحد القيادات المطلوبين على ذمة قضايا فقامت بالتوجه إلى مكان اختبائه وفور اقترابها من العقار المتواجد به قامت عناصر مسلحة متواجدة به بمبادرة القوات بإطلاق النيران مما دفع القوات للرد السريع على مصدر تلك النيران، وبعدها تم اقتحام الشقة السكنية ليتبين وفاة تسعة متواجدين داخلها جراء إصابتهم بطلقات نارية، وأضاف بيان الوزارة أنه

عُثر داخل الشقة على ثلاثة بنادق آلية و6 خزائن طلقات بالإضافة إلى 132 طلقة من طلقات تلك الأسلحة، وبعض الأوراق، ومبلغ مالي، كما أشار البيان إلى أن القتلى متهمين بالاشتراك في جريمة قتل النائب العام المصري هشام بركات.

تقصي حقيقة الواقعة

بعد مطالعة الأدلة التي عرضتها وزارة الداخلية وما قررته في بيانها والإطلاع على الصور ومقاطع الفيديو المنشورة من قبل ذات المصدر بدا واضحا أن رواية الداخلية هي ادعاءات غير معقولة وتحوي الواقعة تناقضات واضحة بين ما ذكرته الداخلية قولا وما حوته الأدلة الفنية وقراءة وتحليل المقاطع المنشورة.

وفي سبيل تحقيق الواقعة وتقصي الحقائق حول ملابساتها تم جمع العديد من المعلومات والأدلة بالإضافة إلى تحليل أدلة وأقوال وزارة الداخلية حول الواقعة تحليلا علميا ومنطقيا، ومن ثم مقارنته بما تم الوصل إليه من معلومات، وتمت مخاطبة وزارة الداخلية للإجابة على تساؤلات هامة حول روايتها للأحداث إلا أنها لم ترد على أي من تلك المخاطبات.

وكان مصدر تلك المعلومات والأدلة هو أسر القتلى التسعة، وبعض صور تصاريح الدفن تحوي أسباب الوفاة من واقع التقرير المبدئي للطب الشرعي، ومقاطع الفيديو والصور والمعلومات الواردة تفصيلا في بيان وزارة الداخلية، وشهادات بعض الذين شاركوا في عملية تغسيل وتكفين الضحايا قبل عملية الدفن والذين وفروا صورا واضحة لجثث بعض الضحايا والإصابات والعلامات الموجودة عليها، ومن ثم تم عرض هذه الصور على طبيب شرعي متخصص أدلى بإفادته وملاحظاته الفنية حول تلك الإصابات بعد اطلاعه على التقارير الطبية الأولية لتلك الحالات، بالإضافة إلى شهادات شخصين من جيران العمارة السكنية محل الواقعة حول معلوماتهم حول الواقعة ونعرض لكافة تلك المعلومات والأدلة في النقاط التالية:

أولا: تحليل رواية وزارة الداخلية:

من واقع بيان وزارة الداخلية والصور ولقطات الفيديو ـ تم نشرها بصورة غير واضحة مع بيان وزارة الداخلية بشكل متعمد وغالبا هو لإخفاء وجوه القتلى ـ فإن الاشتباك بدأ منذ اللحظات الأولى لوصول الداخلية بأن بادر القتلى بإطلاق الرصاص على قوات الشرطة فور وصولها، كون الشرطة لا يجوز لها استخدام الرصاص إلا دفاعا عن النفس وفقا للقانون وعليها كذلك أن ترد بالقدر المناسب وفقا لمبدأ التناسبية ليتبين أن هذه الرواية بالتأكيد ليست حقيقية لعدة أسباب.

1. يبدو من النظرة الأولى لمطالعة واجهة العمارة خلوها من أي أثر لإطلاق الرصاص ولو صحت رواية الداخلية لكانت آثار طلقات النيران بادية في محيط النافذة التي زعم البيان إطلاق الرصاص منها على القوات المهاجمة.

2. عدد القتلى في ـ اشتباك ـ وفق رواية الداخلية كان لابد أن يكون متناسبا مع حجم القوة المستخدمة في الإعتداء على القوات، إلا أن الإعلان الرسمي تحدث عن ثلاثة أسلحة فقط لا غير، وبالتأكيد فإن الخزائن والرصاصات الواردة في البيان لا يمكن استخدامها من غير أداة (بندقية آلية)، ثم يضاف إلى هذا أنه لا يوجد أي فوارغ للطلقات النارية التي زعمت الداخلية استخدامها ضدها مما يؤكد أن تلك الأسلحة الواردة بالصور التي شملها بيان الداخلية لم تُستخدم.

3. وضعية القتلى وتراكم جثثهم حول بعضهم البعض ـ حيث أظهرت لقطات الفيديو (المصورة من خلال وزارة الداخلية والمنشورة على جريدة الوطن) ثمانية من تلك الجثث داخل ذات الغرفة ـ لا تتماشى مطلقا مع فكرة مقاومة السلطات أو الإشتباك من خلال نافذة الشقة.

صور الضحايا داخل الشقة

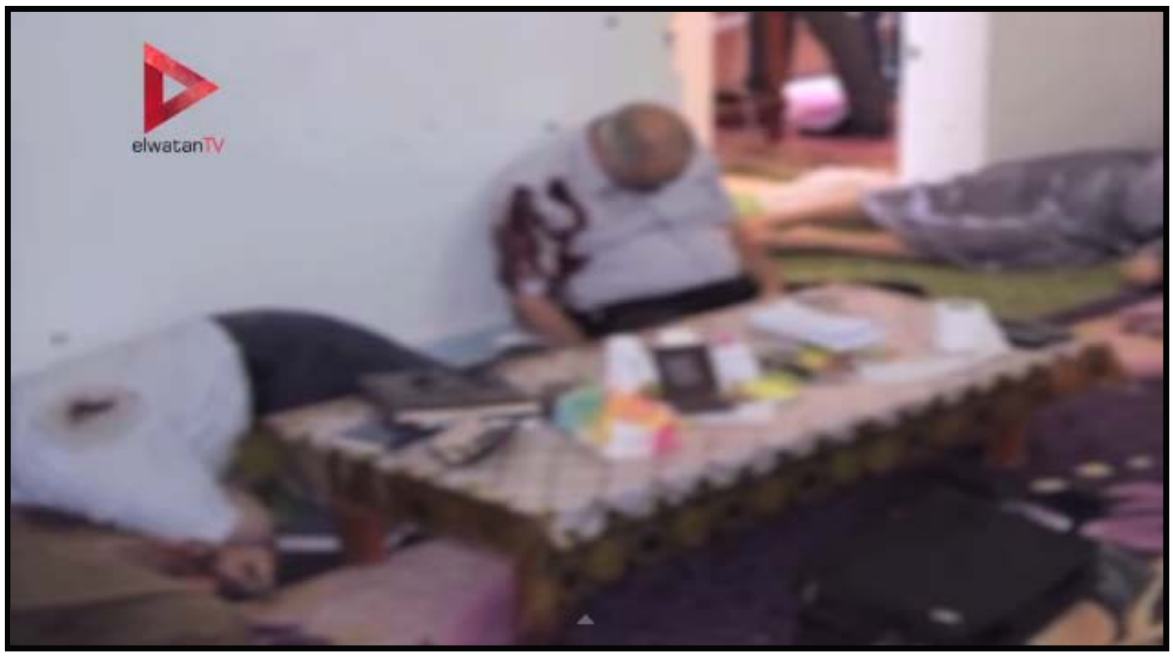

4. يتضح من مطالعة الصور ومقاطع الفيديو (جريدة الوطن المصرية ـ نقلا عن وزارة الداخلية) أن نافذة وباب الشرفة التي تواجدت بها جثث الضحايا مغلقة مع عدم وجود أي جثة في الغرفة التي بها النافذة الوحيدة المفتوحة في الشقة بل وفي كل المبنى مما يكذب رواية الداخلية.

5. وضعية الأسلحة متطابقة بشكل ملفت، حيث لا يمكن أن يسقط قتيلين بأسلحتهما بذات الشكل المتطابق للسلاح والملقى جوار كل منهما إحدى خزائن الذخيرة بذات الصورة، مما يدعم القول بأن الداخلية رسمت وضعية الجثث والأسلحة بهذه الصورة لعرض تصور كاذب عن الأحداث على خلاف الحقيقة كما يغلب الظن على أن السلاحين الملقيان إلى جوار القتلى –مشار إليهما بأرقام 2، 3- في وضع التأمين، مما يعنى أن تلك الأسلحة لم تستخدم إلا لتكتمل شكل الصورة مع جثث القتلى (الصور منشورة في وزارة الداخلية).

صور الضحايا وقد وضع بجانبهم السلاح بنفس الشكل

صورة السلاح

6. تظهر صورة باب الشقة بالعمارة محل الواقعة بعد نقل الجثث وقيام الشرطة بإغلاقه وفق الفيديو المصور من قبل جريدة الوطن ـ عدم وجود أي آثار لاقتحام أو كسر باب الشقة الحديدي مما يلغى فكرة حدوث مقاومة.

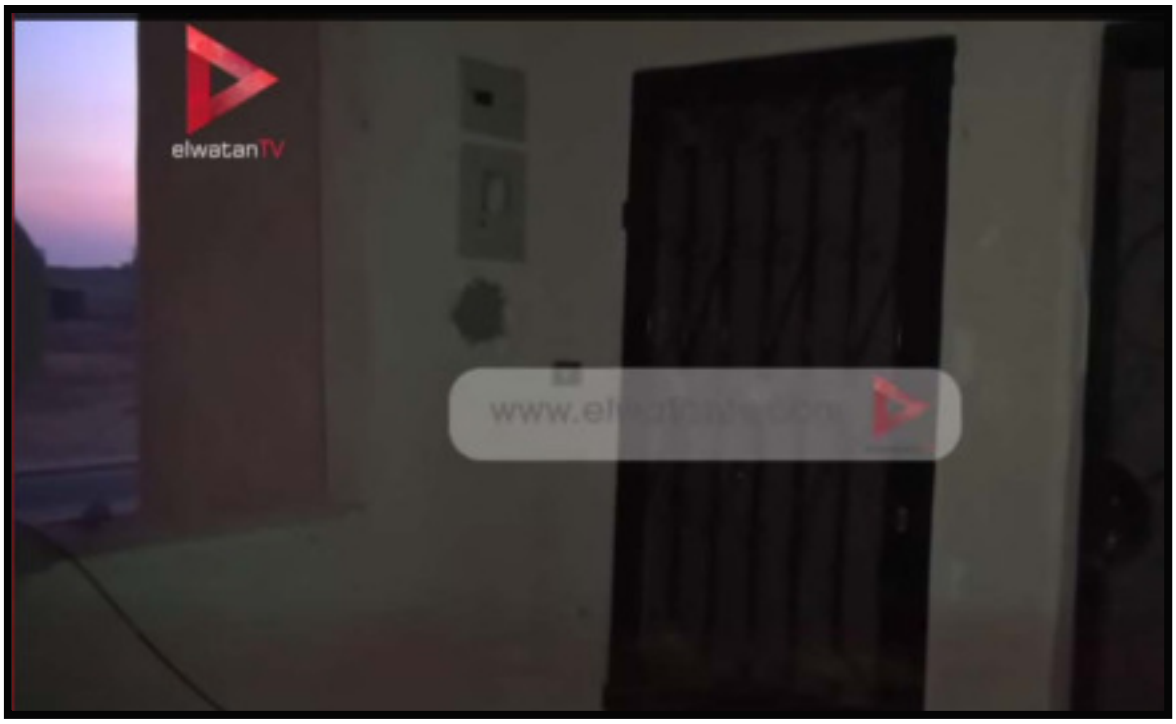

باب الشقة لا يظهر عليه كسر

ثانيا: شهادات أسر القتلى التسعة:

وفقاً لأسر القتلى فإنه تم إبلاغ بعضهم من قبل أشخاص أن ذووهم تعرضوا للإعتقال قبل إعلان مقتلهم بساعات ثم فوجئوا ببيان وزارة الداخلية والصور ومقاطع الفيديو المنشورة، وأفادت شهادات الأسر بالإضافة إلى من شارك في عملية تغسيل القتلى وقام بمعاينة الجثث أن أغلب الجثث بدا واضحا عليها آثار تعذيب وحرق وبعض الكسور الواضحة كما قامت بعض الأسر بالتقاط صور واضحة لجثث ذويها تبدو فيها آثار تلك الإصابات (الصور غير صالحة للنشر)، وهي مشاهدات غير متخصصة تم عرضها مع الصور على متخصصين في الطب الشرعي لإبداء ملاحظاتهم عليها كما سيتم العرض في النقطة التالية، وجاءت شهادات الأسر حول الواقعة كالتالي:

- في إفادتها قالت أسرة معتصم أحمد أحمد العجيزي –مواليد 22 نوفمبر 1989 "عندما ذهبنا لاستلام جثة معتصم من المشرحة وجدنا عليها آثار ضرب وتعذيب، حيث كان جسده مليئاً بالكدمات والسحجات، وكسور وقطع بالفك والشفة العلويين، كما أن ذراعه اليمين كان به كسراً مضاعفاً، بالإضافة إلى سبعة رصاصات موزعة على جسده، ثلاثة في البطن من جهة اليمين، واثنتين بذراعه اليمين، واثنتين في اليسار".

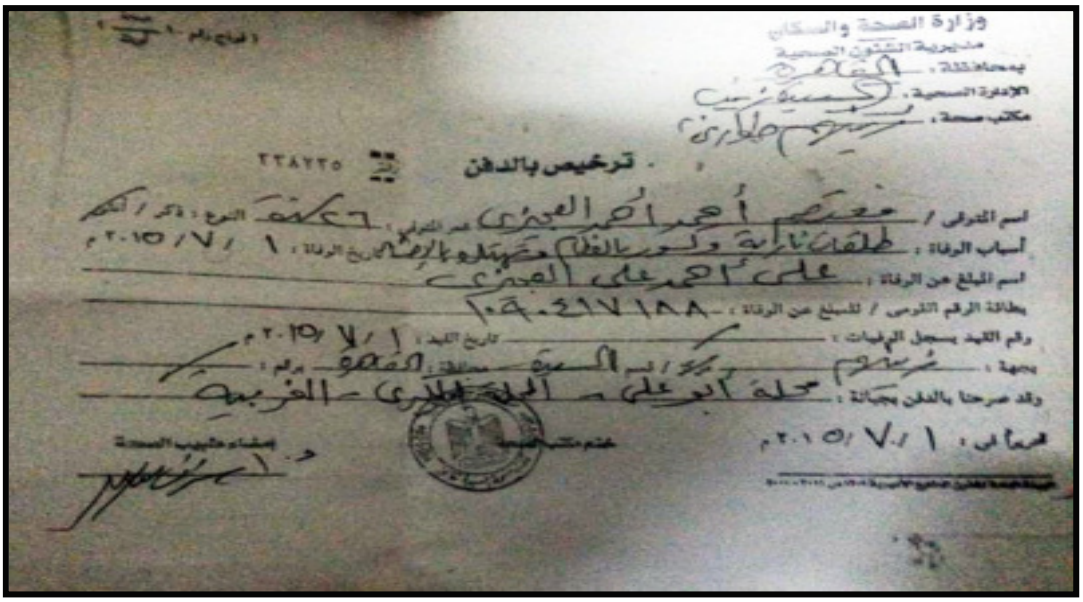
وزارة الصحة والسكان
ترخيص بالدفن
٢٢٨٢٢٥
اسم المتوفى / معتصم أحمد أحمد العجيزي
أسباب الوفاة : طلقات نارية وكسور بالفك
اسم المبلغ عن الوفاة : على أحمد على العجيزي
بطاقة الرقم القومي / للمبلغ عن الوفاة : ٢٩٠٠٠٠٠١٨٨
١/٧/٢٠١٥م
محلة أبو على - البلاج الغربية
١/٧/٢٠١٥م

- وقالت أسرة الدكتور هشام زكي المهدي خفاجي-مواليد 29 يناير 1966 في شهادتها "وصلتنا أنباء حوالي الساعة الثانية عشر ظهراً بأن الدكتور هشام قد تعرض للاعتقال مع آخرين من قيادات الإخوان، إلا أنه لم يتسن لنا أن نتأكد من الخبر، ثم فوجئنا الساعة الخامسة عصراً بخبر مقتله على أيدي قوات الداخلية حيث تم إذاعته في جميع وسائل الإعلام.

بعدها توجهنا إلى قسم ثان أكتوبر لنستفسر عما حدث إلا أن إدارة القسم أنكرت معرفتها بالأمر، فتوجهنا إلى مكان الواقعة وسألنا بعض الجيران عما حدث فأكدوا على أنهم لم يشاهدوا أي تبادل لإطلاق نيران إضافة إلى فرض قوات الداخلية طوقا أمنيا منعت فيه أي شخص من الاقتراب من المبني المتواجدة به الشقة إلا بعد نقل الجثث منه وإغلاق الشقة وتعيين حراسة عليها، وفي المساء علمنا بتواجد الجثث في مشرحة زينهم فتوجهنا إلى هناك لاستلام جثة أبي فوجدنا عليها آثار تعذيب وطعنات في ظهره بآلة حادة، كما كان يوجد خلع بالكتف الأيمن، وكسر في عظام الترقوة، بالإضافة إلى وجود عدة طلقات نارية في جسده ".

- وفي شهادته ذكر نجل الدكتور جمال سعد بدوي خليفة-مواليد 14 أغسطس 1958 أنه "أبلغنا أحد الأشخاص ظهر الأربعاء أن والدي تعرض للاعتقال من أحد الاجتماعات بمدينة 6 أكتوبر، وكان والدي أخبرنا في صباح ذلك اليوم أنه متوجه إليها لحضور اجتماع هام، وفوجئنا بخبر مقتله عبر وسائل الإعلام عصر اليوم، وعندما ذهبنا لاستلام الجثة من المشرحة وجدنا آثار تعذيب وأورام عليها، كما وجدنا تهتك بالجمجمة سببه طلقة بالرأس، بالإضافة إلى طلقتين في البطن".

- وقالت نجلة السيد يوسف السيد يوسف-مواليد 29 ديسمبر 1965 "وصلنا خبر اعتقال والدي ظهر ذلك اليوم إلا أننا لم نتمكن من التأكد من الخبر حتى فوجئنا بانتشار خبر مقتله على جميع المواقع الإخبارية، ثم علمنا أن جثته موجودة في مشرحة زينهم فقمنا بالتوجه إليها وهناك وجدنا عليها آثار تعذيب حيث كان يوجد جرح قطعي في الظهر حوالي 10 سم، وجرح غائر في الرأس بين الأذنين من الخلف، بالإضافة إلى وجود عدة طلقات نارية وخرطوش، منها طلق ناري بالرأس وخرطوش بالبطن، كما لاحظنا آثار "حبر" كالذي يستخدم في الفيش وكذلك كانت كافة الجثث".

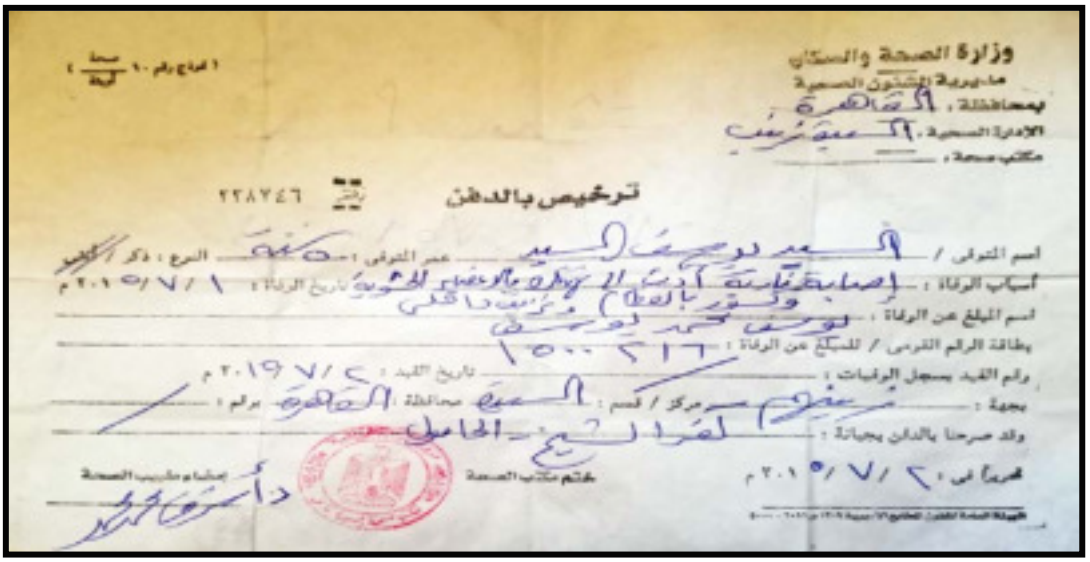
وزارة الصحة والسكان
ترخيص بالدفن

- وأفاد نجل أسامة الحسيني أحمد عبد الفتاح-مواليد 5 نوفمبر 1959 "وصلنا نبأ اعتقال والدي ظهر الأربعاء 1 يوليو 2015 وخلال محاولتنا للتأكد من هذا الخبر وصلنا نبأ تصفيته في الرابعة من عصر ذلك اليوم، بعدها توجهنا إلى المشرحة لاستلام جثته من القاهرة ووجدنا عليها آثار ضرب وتعذيب وطعنات بآلات حادة، حيث كانت هناك العديد

من الطعنات في كتفه، كما أن عظام ذراعه الأيمن كانت مكسورة، بالإضافة إلى وجود طلقات نارية وخرطوش في أنحاء جسده، كما أن يديه كان عليها آثار حبر وكان موضوع كما يتم وضع حبر الفيش".

- وفي شهادتها قالت أسرة المحامي ناصر سالم سالم الحافي-مواليد 21 أكتوبر 1960 "عرفنا من الإعلام بما تعرض له الأستاذ ناصر الحافي من تصفية فتوجهنا إلى مشرحة زينهم بالقاهرة لاستلام الجثة، وتم ملاحظة آثار ضرب وتعذيب على الجثة، حيث أن جسده كان مليئاً بالكدمات وآثار للصعق بالكهرباء، كما أن الجانب الأيمن من وجهه كان متورماً بصورة واضحة وبه كدمات، بالإضافة إلى وجود كسر بالأنف وكسر فوق الحاجب الأيمن، وطعنات بالظهر".

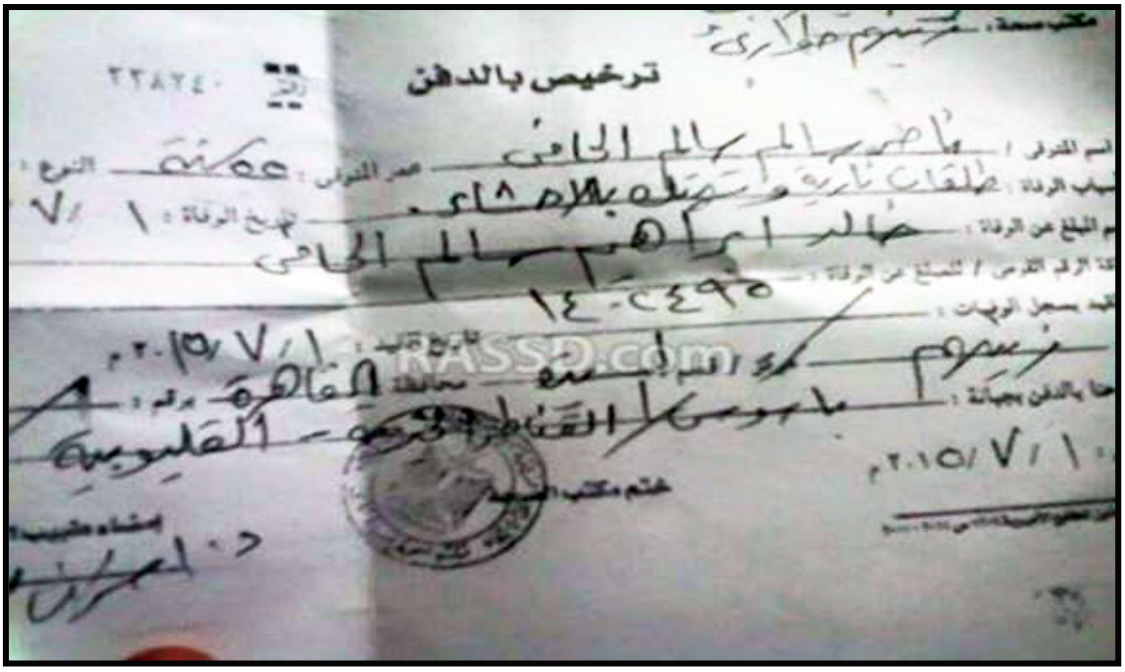

- وذكر شقيق طاهر أحمد اسماعيل عبد الله-مواليد 27 ديسمبر 1964 " فوجئنا بخبرتصفية الدكتور طاهرعصرالأربعاء منتشراًعلى جميع المواقع الإخبارية وفي وسائل الإعلام، فتوجهنا إلى مشرحة زينهم في القاهرة لاستلام الجثة، وحين عاينا الجثة لاحظنا آثار حبر على يديه، بالإضافة إلى سبع طلقات نارية موزعة في أجزاء جسده، رصاصة في الخد وأخرى في كف اليد وأخرى في الذراع الأيمن، ورصاصتين بالرئة من الخلف ورصاصة بالقلب ورصاصة في البطن، ورصاصة في الرأس".

- وقالت أسرة هشام إبراهيم الدسوقي -مواليد 18 سبتمبر 1961 " وصلتنا أنباء حول اعتقاله من داخل إحدى الشقق السكنية بأكتوبر ظهر الأربعاء، وحوالي الساعة الرابعة والنصف عصراً علمنا بخبر تصفيته فتوجهنا إلى مشرحة زينهم لاستلام جثمانه، ولاحظنا على يديه آثار قيود وآثار لحبر كما لو أنه تم وضع بصماته على فيش أو شيء من هذا القبيل، كما كانت هناك كدمات على وجهه، بالإضافة إلى وجود 8 طلقات نارية موزع بين الكتف والصدر".

وزارة الصحة والسكان
ترخيص بالدفن
هشام ابراهيم الدسوقي
ذكر
١ / ٧ / ٢٠١٥
ابراهيم ابراهيم الدسوقي على ورق
١٦٠٧٩٤
١ / ٧ / ٢٠١٥
القاهرة
زينهم
العربية سرقي
١ / ٧ / ٢٠١٥

- كما قالت أسرة عبد الفتاح محمد إبراهيم-مواليد 22 ديسمبر 1963 " تلقينا اتصال من أحد المعارف يخبرنا فيه أن عبد الفتاح تعرض للإعتقال، ولكننا لم نتمكن من التأكد من ذلك الخبر فقمنا بالاتصال به إلا أن هاتفه كان مغلقا، ثم علمنا بخبر تصفيته على أيدي قوات الأمن في الرابعة والنصف عصراً، وبعدها توجهنا إلى مشرحة زينهم لاستلام جثته، وجدنا ستة فتحات لطلقات نارية في الرأس من الخلف بجوار الأذن وفي ذراعه الأيسر وفي القلب واثنتين في البطن".

ثالثا: إفادة أحد الأطباء الشرعيين وملاحظاته حول الصور المعروضة عليه والتقارير لبعض الجثث:

وفي إطار الصور التي توافرت لجثامين خمسة من القتلى وهم ناصر سالم الحافي، جمال سعد بدوي خليفة، السيد يوسف السيد يوسف، معتصم أحمد العجيزي، وهشام زكي المهدي خفاجي بعد مشاهدات أسرهم لما بدا أنه آثار تعذيب تعرض لها القتلى قبل تصفيتهم، تم عرض كافة الصور على الدكتور ع. ك مدرس مساعد بكلية الطب جامعة ـــــ قسم الطب الشرعي والسموم وجاءت إفادته كالتالي:

"عقب مطالعة الصور والتقارير الأولية المرفقة أستطيع وضع بعض الملاحظات الهامة دون أن تغني تلك الملاحظات عن التقرير الطبي نتيجة فحص الجثامين بشكل مباشر.

- فيما يتعلق بجثمان معتصم تبين وجود آثار كدمات رضية شديدة في الأطراف والوجه والرقبة والصدر وغالبا ما تحدث مثل تلك الكدمات نتيجة الضرب بآلة رضية (ليست حادة) كالعصي والهراوات، كما يتضح آثار حرق في الصدر يرجح أن يكون حرق بسيجارة، وآثار كسور في الضلوع، ويتضح في الجثة عدد فتحات مدخل 4 طلقات نارية مَمَاسية (أي ليست عمودية) مائلة نحو اليسار قليلا ويتضح أن اتجاه ضرب تلك الرصاصات كان من أعلى يسار الشخص وكان الشخص (معتصم) في الأسفل وهذه الطلقات النارية هي غالبا سبب الوفاة حيث أدت إلى تهتك بالأحشاء ونزيف داخلي كما يوجد أيضا طلقة في الذراع الأيمن.

- وحول جثمان القتيل هشام خفاجي هناك آثار كدمات رضية في الوجه والرقبة والصدر وهي كما أسلفنا نتيجة الضرب بآلة غير حادة، كما توجد بالجثة فتحات لمدخل طلق ناري من الخلف والخروج من الأمام في الصدر وأيضا رصاصة أخرى مدخلها على الأغلب من أعلى خلف الرأس والخروج من أعلى الرقبة وغالبا هي سبب الوفاة بسبب تهتك في

المخ ونزيف داخلي وفي هذا الاحتمال فإن القتيل كان بالأسفل ومطلق الرصاص كان بالأعلى.

وهناك احتمال آخر ضعيف وهو أن يكون الموضع الذي أعلى الرقبة هو مدخل الرصاصة بشرط أن يكون الإطلاق من مسافة قريبة جدا أقل من متر الأمر الذي أدى إلى كبر وتهتك فتحة الرصاص ودخول بودرة الرصاص بكامله داخل الفتحة والنتيجة أيضا واحدة وهي تهتك في المخ ونزيف داخلي.

- وحول جثمان القتيل جمال خليفة فهناك آثار كدمات رضية في الوجه والأطراف والصدر كما يوجد آثار حرق في جلد الصدر، وطلق ناري حي لعدد طلقتين أمامي خلفي في الصدر وغالبا هو سبب الوفاة حيث أدى إلى تهتك في الأحشاء ونزيف داخلي.

- وحول جثمان القتيل السيد يوسف فالصور ليست واضحة لكن غالبا هناك كدمات رضية شديدة بالوجه وطلق ناري حي بالصدر وغالبا هو سبب الوفاة.

- أما في حالة جثمان القتيل ناصر الحافي فهناك تجمع دموي شديد حول العينين وهذا سببه أحد احتمالين أو كليهما فإما أن تكون كدمة رضية شديدة بسبب ضرب مباشر للوجه والرأس والعين بآلة غير حادة ويمكن أن تُحدث اللكمات والضرب بالأقدام ذات النتيجة، وأما الاحتمال الآخر فهو نتيجة نزيف داخلي في المنطقة الامامية في الدماغ مما يؤدي لترسيب دموي حول العين، كما توجد على الجثة آثار كدمات رضية في الوجه والأطراف.

كما يوجد طلق ناري في الجانب الأيمن وبالذراع الأيمن وطلق ناري بالرأس وهو بالتأكيد سبب الوفاة.

وأغلب الصور تحوي آثار سحجات وكدمات على الأطراف والذراعين، وربما تنتج مثل آثار كدمات الأطراف عن الصعق بالكهرباء.

ومن المفترض أن يشمل التقرير الطبي النهائي الصادر عن الطب الشرعي تفسيرا واضحا ومحددا حول تلك الآثار، وألا يقتصر على إيضاح سبب الوفاة دون ذكر لسبب تلك الكدمات والسحجات والردود والكسور كون ذلك يعد إخفاء عمدي للأدلة التي تُرجح تعرض تلك الحالات للتعذيب قبل مقتلها".

وهذه صور توضح بعض ما ورد بالإفادة السابقة

صور لآثار التعذيب

آثار تعذيب على الذراع الأيسر ومنطقة الرقبة

كسر بأحد الضلوع

صور لاتجاه الطلقات النارية:

رابعا: شهادات بعض سكان المنطقة:

وفي شهادة بعض سكان المنطقة وجيران العقار محل الواقعة أكدوا عدم سماعهم لأي اشتباكات بالرصاص الحي، وأكدوا أن الشرطة هي التي قالت تلك الرواية لسكان المنطقة بعض أن أمرت جميع سكان المنطقة بأن يلزموا منازلهم ولا يقتربوا من ذلك العقار لثلاث ساعات تقريبا قبل ظهر الأربعاء الأول من يوليو وحتى عصر ذلك اليوم.

حيث ذكر أحد أولئك الشهود أحد سكان المنطقة في إفادته "كنت في الشارع أمام منزلي قبيل ظهر الأربعاء، وفوجئت بقوات كثيفة من الشرطة تحاصر أحد العقارات بالقرب من منزلي، وأمرتنا جميعاً بالدخول إلى منازلنا ولم تفصح عن سبب تواجدها، وبعدها بساعتين تقريباً ترددت أنباء أن هناك تسعة أشخاص من الإخوان قد قتلوا في اشتباك مع الشرطة في العقار، إلا أنني لم أستمع إلى أية أصوات لإطلاق النار، كما لم أسمع أي أصوات اشتباكات بين أفراد الأمن وبين العناصر التي تم قتلها".

وذكر شاهد آخر "خرجت من منزلي الكائن بجوار العقار الذي شهد تلك الأحداث، في السابعة من صباح ذلك اليوم، وكانت الأمور طبيعية للغاية، وأثناء عودتي إلى منزلي في الرابعة إلا ربع من ذلك اليوم وجدت عدداً كبيراً من سيارات ومدرعات الشرطة تحاصر المكان، وتكثف تواجدها أمام ذلك العقار، ولم يكن هناك أية أمور غير طبيعية غير تواجد قوات الأمن بكثافة والتي أمرت جميع من في الشارع بالدخول إلى منازلهم مع عدم الإفصاح عن سبب ذلك، وبعدها بحوالي نصف ساعة قال الأمن لسكان المنطقة أنه قتل تسعة إخوان في العقار بعد تبادل لإطلاق النار غير أنني لم أسمع أي شيء غير ما ذكرت ولا أعلم أنه يوجد إخوان في المنطقة إلا بعد ما قالته الداخلية".

النتيجة:

رواية الداخلية حول مقتل 9 أفراد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين داخل شقة سكنية بمنطقة البشاير في السادس من أكتوبر محافظة الجيزة، هي رواية كاذبة لا تتسم بالمعقولية ولا تدعمها أي أدلة، وفي المقابل توافرت عشرات الأدلة حول قيام وزارة الداخلية بتصفية أولئك الأشخاص بإطلاق الرصاص الحي عليهم دون أي مبرر قانوني، مما يجعل سلوك الداخلية بقتلهم هو جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار خارج إطار القانون.

تفيد الأدلة والصفة التشريحية الموضحة بالتقرير أن بعض القتلى قتلوا وهم في وضعية منخفضة عن القاتل، وقتل آخرون بطلق ناري في مؤخرة الرأس والظهر والجنب مما يكذب ادعاء المقاومة أو الاشتباك المسلح، حيث كان المفترض أن تكون الإصابات من الأسفل للأعلى كما كان يجب أن تكون في واجهة الجسم.

تم إطلاق سبعة رصاصات فأكثر على كل ضحية في أماكن متفرقة من الجسد لضمان إزهاق روحه تماما، وهو ما ينسف رواية الداخلية حول اشتباك الضحايا مع القوات من نافذة تلك الشقة لأن الإصابات كانت ستكون بعدد أقل من الرصاصات وفي المنطقة العلوية فقط للجسم.

أثبتت شهادات الأسر والتقارير الطبية الأولية للجثث ووفق معاينة الجثث من قبل مختصين أن القتلى تعرضوا للتعذيب بالضرب بآلات غير حادة (هراوات وعصي) والصعق بالكهرباء والحرق في مناطق متفرقة من الجسد قبل أن تطلق قوات الأمن عيهم الرصاص دون أدنى مقاومة من جانبهم.

الخلاصة والتوصيات

1. بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة منذ أول يناير 2015 وحتى الآن إلى 22 شخصا توافرت أدلة تثبت كذب رواية الداخلية بحقهم، بينما تظل 41 حالة قتل في ظروف مشابهة بحاجة إلى بحث وتحقيق دقيق لعدم توافر أدلة كافية على حالاتهم حتى الآن، في ظل امتناع جهات التحقيق المصرية عن اتخاذ أي إجراء جاد ومحايد في التحقيق في تلك الوقائع وفقا للقانون. (راجع الجداول المرفقة).

2. حالات القتل بالتصفية الجسدية، وتحت وطأة التعذيب جاءت نتاج إرادة ومنهج متبع لدى السلطات المصرية بالتزامن مع ارتفاع معدل التحريض الإعلامي والرسمي ضد المعارضين وإلصاق اتهامات الإرهاب بهم دون دليل قانوني ودون محاكمة عادلة، مما يجعل كافة المعارضين المصريين عرضة للقتل في أي وقت دون أي فرصة لأولئك المعتقلين للتمتع بحقوقهم الأساسية وفي مقدمتها الحق في الحياة.

3. انتهاج أجهزة الأمن المصرية للتصفية الجسدية المباشرة للمعارضين واختلاق روايات كاذبة وملفقة حول وقائع مقتلهم يشكل تطورا خطيرا في جرائم هذا النظام.